A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/1060
3 October 2008

ARABIC
Original: ENGLISH AND FRENCH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة التاسعة والخمسون
جنيف، ٦-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
التقارير المقدمة عن عمل اللجنة الدائمة

تقرير الاجتماع الثاني والأربعين للجنة الدائمة
(٢٤-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)

تقرير اللجنة الدائمة*

أولاً - مقدمة

١- افتتح الاجتماع رئيس اللجنة التنفيذية، سعادة السفير بودويجين فان إينينام (هولندا). ورحب سعادته ترحيباً خاصاً بالأعضاء الأربعة الجدد في اللجنة التنفيذية وهم: بنن والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ولكسمبرغ، وذلك عقب انتخاب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهم في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٢- وطلبت أوروغواي وبوليفيا وبيرو وموريتانيا والنيجر وهندوراس الحصول على مركز المراقب في اجتماعات اللجنة الدائمة خلال فترة الدورة التاسعة والخمسين للجنة التنفيذية من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وحصلت هذه الدول على ذلك المركز.

٣- وترأست جلستي الأربعاء والخميس من الاجتماع الثاني والأربعين للجنة الدائمة نائبة الرئيس سعادة السفيرة لورا تومبسون شاكون (كوستاريكا).

٤- وقبل الانتقال إلى إقرار جدول أعمال الاجتماع، قدم الرئيس تقريراً عن زيارته الميدانية إلى الأردن والجمهورية العربية السورية في أيار/مايو ٢٠٠٨. وحصل المندوبون على نسخة من التقرير.

* التقرير الذي اعتمدته اللجنة الدائمة في اجتماعها الثالث والأربعين في يومي ٢٣ و٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

ثانياً – إقرار جدول أعمال الاجتماع الثاني والأربعين للجنة الدائمة

٥- أُقر جدول أعمال الاجتماع (EC/59/SC/CRP.8/Rev.1).

ثالثاً – اعتماد مشروع تقرير الاجتماع الحادي والأربعين للجنة الدائمة

٦- اعتُمد تقرير الاجتماع الحادي والأربعين للجنة الدائمة (EC/59/SC/CRP.7) على أن تُدرج فقرة إضافية (يُتفق عليها) بعد الفقرة ٣٣.

رابعاً – الحماية الدولية

٧- افتتحت مساعِدة المفوض السامي لشؤون الحماية المناقشات حول الحماية الدولية مشددة على ضرورة أن يحقق كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها التوازن المطلوب في مواجهة "مزيج متفجر" من التحديات العالمية. وبعد أن ذكّرت بإسهام جدول الأعمال بشأن الحماية في تحسين بيئة الحماية، أكدت مع ذلك على أن إمكاناته لم تتحقق بالكامل. وناشدت مساعِدة المفوض السامي الدول، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن توفير الحماية للاجئين، دعم الجهود الجماعية بفعالية أكبر، وعلى وجه الخصوص عن طريق الإبلاغ عن المعضلات التي تواجهها واستراتيجياتها لمعالجتها. وفي الختام، علقت مساعدة المفوض السامي بإيجاز على حوار المفوض السامي الهادف إلى إثراء التفكير وعملية تحديد الأهداف بشأن التحديات المعاصرة المتعلقة بالحماية.

ألف – المذكرة بشأن الحماية الدولية

٨- عرض مدير شعبة خدمات الحماية الدولية المذكرة الخاصة بالحماية الدولية (EC/59/SC/CRP.10)، التي تسلط الضوء هذا العام على الصلة بين حقوق الإنسان وقانون اللجوء. ودعا المدير في ختام كلمته إلى التفكير في كيفية إدماج حماية اللاجئين بشكل أفضل في قانون حقوق الإنسان.

٩- وأشادت الوفود بجودة المذكرة التي أعدتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأعرب الكثيرون عن قلقهم إزاء تزايد أعداد اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، كما طلبت بعض الوفود توضيح عبارة "أشخاص في وضع شبيه بوضع اللاجئين". وحذّر العديد من المتحدثين من أنه، فيما يتصل بمسائل الحماية في هجرات السكان المختلطة، ينبغي أن يظل تركيز المفوضية على المسؤوليات المحددة في ولايتها الرئيسية فيما يخص اللاجئين وملتمسي اللجوء؛ بيد أن آخرين رأوا أن المساعدة ينبغي أن تُقدم للجميع، وأنه ينبغي ألاّ تُقَدَّم سياسات الهجرة على حقوق الإنسان. وفيما يخص مكافحة الاتجار بالبشر، اقترح العديد من الوفود التعاون بشكل أوثق مع الشركاء الإقليميين والمجتمع المدني لضمان توفير الحلول للضحايا. ومع الترحيب بدليل المفوضية الخاص بحماية النساء والأطفال، أكد العديد من الوفود مجدداً على ضرورة مواصلة منح الاهتمام اللازم للاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال، ولا سيما من خلال دعم زيادة التدريب في التعامل مع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس.

١٠- ولمواجهة التحديات الحاسمة المتمثلة في زيادات أسعار الغذاء، شَجعت الوفود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على العمل بشراكة أوثق مع برنامج الغذاء العالمي والحكومات. كما دعت الوفود إلى مضاعفة الجهود لدعم اللاجئين والمشردين الآخرين وتوفير فرص كسب العيش لهم.

١١- وأكدت الوفود مجدداً أهمية احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. واستفسر العديد منها عن التقدم المحرز في سياسة لاجئي الحضر. وفيما يتصل بالسياسة والتشريع المتصلين باللجوء واللذين تجري صياغتهما في أوروبا، أعرب العديد من الوفود عن أسفه لعدم الاتساق الذي أسفر عن شروط حماية غير متساوية عبر بلدان الاتحاد الأوربي.

١٢- وسلَّمت الوفود بأن التحديات المتمثلة في إيجاد حلول لعشرات الملايين من المشردين في العالم تتطلب أنواعاً مختلفة من التدخل والتوقيت والشراكة، فرحبت باختيار "أوضاع اللجوء التي طال أمدها" موضوعاً لحوار المفوض السامي بشأن تحديات الحماية. كما أثنت الوفود على التطورات الجديدة في مسألة إيجاد حلول دائمة لبعض أوضاع اللجوء التي طال أمدها؛ بيد أن البلدان المضيفة ذكّرت اللجنة بالحاجة إلى تمويل إضافي لإنجاح هذه الحلول وضمان استدامتها. وأعرب العديد من الوفود الأعضاء عن تقديره لعملية استعراض استنتاجات اللجنة التنفيذية والعمل الجاري القيام به بشأن الاستنتاج العام، فضلاً عن وضع خطة عمل متعددة السنوات تعكس حصيلة جهود الإصلاح هذه.

١٣- وردت مساعِدة المفوض السامي بأن ارتفاع الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية يُعزى جزئياً إلى تغييرات في التقارير الإحصائية. وطمأنت الوفود بأنه في أوضاع الهجرة المختلطة ستواصل المفوضية التركيز على اللاجئين والأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية في إطار ولايتها، كما ستعمل بشراكة مع وكالات أخرى بشأن جوانب مختلفة من هذه التحديات. وعلى الرغم من ذلك، أكدت أن عمل المفوضية يشمل تحديد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى حماية دولية في أوضاع الهجرة المختلطة وتعزيز النظم التي تراعي اعتبارات الحماية. وبشأن الاستفسار عن تعريف الأشخاص الذين هم في "وضع شبيه بوضع اللاجئين" اقترحت أن يخضع ذلك لمزيد من النقاش في منبر مختلف.

١٤- ورحب المدير بالدعم المقدم للجهود المبذولة في المذكرة لدراسة مسألة حماية اللاجئين في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أقر عدداً من المسائل الأخرى التي أثارها الوفود، وأعلن أن السياسة الخاصة بلاجئي الحضر من المتوقع أن تصبح جاهزة في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

باء - جدول أعمال الحماية

١٥- عرضت مساعِدة المفوض السامي لشؤون الحماية الوثيقة EC/59/SC/CRP.12 ومصفوفات إعداد التقارير التي عممتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمساعدة البلدان في إعداد تقاريرها بشأن التقدم المحرز خلال خمس سنوات من تنفيذ جدول أعمال الحماية. وشجعت الدول على تقديم إسهامها للمساعدة في إعداد تقرير موحد وفقاً لطلب اللجنة التنفيذية. كما يمكن أن يشكل التقرير أساساً للمناقشات مع المجتمع المدني بشأن القضايا الوطنية.

جيم- التقرير المرحلي عن إعادة التوطين

١٦- عرض المدير بالإنابة لشعبة خدمات الحماية الدولية التقرير المرحلي عن إعادة التوطين (EC/59/SC/CRP.11). وسلط الضوء على الانجازات الرئيسية في السنوات القليلة الماضية، وعلى وجه الخصوص الزيادة في مقترحات إعادة التوطين وحالات المغادرة ومشاركة الدول في أنشطة إعادة التوطين العالمية. كما لفت الانتباه بشكل خاص إلى الاتفاقات التي أبرمتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة مع رومانيا والفلبين لتيسير إجلاء اللاجئين المعرضين للخطر وتخصيص أماكن توفر لهم فيها الحماية المؤقتة ريثما تتم إعادة توطينهم. وواصلت المفوضية دعوتها للدول والمنظمات غير الحكومية لتعزيز الشراكات والحوار من أجل الوصول إلى حلول في مواجهة التحديات المعقدة.

١٧- وهنَّأ عدد من الوفود المفوضية بانجازاتها في تعزيز إمكانية إعادة التوطين، ورحبت هذه الوفود بجهود دول إعادة التوطين، بما في ذلك ١٣ بلداً جديداً كان قد وفر فرصاً لإعادة التوطين أو أعرب عن عزمه القيام بذلك. والتزم بعض بلدان إعادة التوطين التقليدية بتوفير الدعم التقني وترتيبات التوأمة دعماً لهذه الجهود، كما أعاد الكثير منها تأكيد الدعم لإعادة التوطين بوصفها أداة الحماية الرئيسية والحل الدائم. وهنالك كثير من الدعوات التي تنادي باللجوء إلى إعادة التوطين على نحو استراتيجي، وبمنح أولوية خاصة للفئات التي هي في أمس الحاجة، وعلى وجه الخصوص السعي إلى ضمان أن تمثِّل النساء المعرضات للخطر ١٠ في المائة على الأقل من مقترحات إعادة التوطين.

١٨- وطلب بعض الوفود مزيداً من التوضيح للمنهجية المستعملة في تحديد عدد الحالات المحددة على أنها بحاجة إلى إعادة توطين، والتي زادت لتصل إلى ٠٠٠ ٥٦٥ حالة. وأعربت وفود أخرى عن قلقها لأن الزيادة لا يقابلها العدد الكافي من الأماكن التي تعرضها بلدان إعادة التوطين؛ بيد أن بعض البلدان أعلن التزامه بزيادة الحصص وتشجيع البلدان الأخرى على ردم الفجوة بين احتياجات في مجال إعادة التوطين وقدرات دول إعادة التوطين.

١٩- وأعرب المدير بالإنابة عن تقديره للتعليقات الإيجابية وعروض الدعم المقدمة من الوفود. ورد على الاستفسارات المتعلقة بتحديد الاحتياجات مذكّراً بأن إدخال الأداة الحاسوبية "بروغرس" *(proGres)* للتسجيل ومبادرات تعميم مراعاة السن ونوع الجنس والتنوع في السنوات القليلة الماضية قد وفر الوسائل لتوسيع عملية تقييم حجم الاحتياجات لإعادة التوطين، وقال إنه يتوقع، نتيجة لذلك، بروز الحاجة إلى تخطيط متعدد السنوات. وعلى الرغم من أن إعادة التوطين يمكن اعتبارها عملية مكلفة، يجب مقارنة ذلك بتكاليف حماية ومساعدة اللاجئين في الأوضاع التي طال أمدها. وتسعى المنظمة جاهدة لحث بلدان إعادة التوطين على العمل مع الدول المستضيفة للاجئين في الحالات التي طال أمدها، كما هو الحال في جمهورية إيران الإسلامية والسودان، لوضع حصص لإعادة التوطين. وسلَّم المدير بالإنابة بالتعليقات الخاصة بأهمية الإدماج الناجح في بلدان إعادة التوطين، محذراً في نفس الوقت من أنه ينبغي عدم اعتبار ذلك معياراً لاتخاذ القرارات المتعلقة بإعادة التوطين.

خامساً - سياسة البرامج/الحماية

ألف - حالات اللجوء التي طال أمدها: معاودة النظر في المشكلة

٢٠- لدى افتتاح المناقشات بشأن مبادرات المفوضية المتجددة الرامية إلى البحث عن حلول لحالات اللاجئين التي طال أمدها، كما هي موضحة في ورقة غرفة الاجتماعات EC/59/SC/CRP.13، ناشدت مساعدة المفوض السامي لشؤون اللاجئين اللجنةَ الدائمةَ تشجيع هذه الجهود ودعمها. وأضافت أن الأهداف الرئيسية تتمثل في التمكين من إجراء مناقشات حكيمة موجهة نحو السياسات مع شركاء المفوضية عن السبب الذي جعل الحالات يطول أمدها وما يمكن فعله إزاء ذلك؛ وإثارة الاهتمام من جديد بالجهود التعاونية لإيجاد الحلول وتوسيع نطاق الخبرة في هذا المجال؛ والتركيز على حالات محددة يمكن أن تكون فيها فرص جديدة لتحقيق تقدم. وحسبما ورد في الورقة، فقد حُددت خمس حالات كشفت فيها الظروف الداعية إلى زيادة الأنشطة عن وجود إمكانية لتحقيق تقدم في الوقت الحالي. وذكّرت مساعِدة المفوض السامي اللجنة بأن أوضاع اللاجئين التي طال أمدها، بما في ذلك مسائل لاجئي الحضر، ستكون موضوع حوار المفوض السامي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٢١- وعلقت وفود عديدة على هذه المسألة مرحبِّة بإعادة التأكيد على أوضاع اللاجئين التي طال أمدها ومستحسنة آخر التطورات والمبادرات التعاونية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بنماذج الاندماج المحلي في جمهورية تترانيا المتحدة وغرب أفريقيا. وأعربت وفود عديدة عن أسفها إزاء وجود نصف لاجئي العالم حالياً في أوضاع طال أمدها، فأشارت إلى ضرورة تحقيق توازن بين البحث عن حلول دائمة والمساعدة في تخفيف الوضع الحالي، بما في ذلك عن طريق إعداد اللاجئين وإعادة توجيههم بشأن التطورات المستقبلية. ودعت وفود أخرى إلى وضع خطط عمل واضحة المعالم لكل واحدة من الحالات الخمس ذات الأولوية وتحديد الحالات ذات الأبعاد الإقليمية والتي يمكن معالجتها عن طريق خطة عمل شاملة. وتُعتبر خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية ذات أهمية، شأنها في ذلك شأن التمويل الكافي لدعم برامج الإدماج المحلي والاعتماد على الذات، إضافة إلى التدابير الرامية إلى ضمان التعايش السلمي مع المجتمعات المحلية وتشجيع الممارسات المستدامة لمكافحة الأثر البيئي لمعسكرات اللاجئين.

٢٢- وطعن بعض الوفود في اقتراح ورد في ورقة غرفة الاجتماعات جاء فيه أن مركز المهاجر الشرعي الذي تتمتع به فئات من اللاجئين قد يشكل حلاً مؤقتاً أو بديلاً. ومهما كانت الحلول التي يجري البحث عنها، ذكّر كثير من الوفود بأن الشراكة، بما في ذلك مبادرة توحيد الأداء، من شأنها أن تؤدي دوراً أساسياً. كما وجد موضوع حالات اللاجئين التي طال أمدها دعماً كبيراً بوصفه موضوعاً لأحد استنتاجات اللجنة التنفيذية.

٢٣- وأعربت مساعِدة المفوض السامي عن شكرها للجنة على اهتمامها الشديد ودعمها للوفود فيما يخص هذا الموضوع. وذكرت أنها ستضع التعليقات في الاعتبار عند استعراض الاستراتيجية الواردة في الورقة، وأن المفوضية مستعدة للعمل مع البلدان من أجل تقديم الحلول. وتمت جدولة آليات التقييم، كما قدرت المفوضية أهمية إشراك بلدان اللجوء واللاجئين أنفسهم في جميع مراحل التخطيط. وأكدت مساعِدة المفوض السامي أن قضايا لاجئي الحضر سوف تُدرج ضمن حالات اللاجئين التي طال أمدها عند النظر فيها في حوار المفوض السامي في كانون الأول/ديسمبر. وردت على العديد من الاستفسارات عن حالات معينة وعن اختيار الحالات الخمس التجريبية،

كما أشارت إلى أنه قد تُضاف بلدان أخرى مع تطور الأوضاع. وفيما يخص السؤال المتعلق باعتبار الهجرة خياراً ممكناً لبعض اللاجئين، أوضحت مساعدة المفوض السامي أن ذلك مجرد إشارة إلى التفكير الاستكشافي الحالي للكيفية المثلى لجعل هذا الخيار يعود على اللاجئين بالنفع متى كان ذلك ممكناً.

باء - مراعاة منظور السن ونوع الجنس والتنوع

٢٤- عرض مدير شعبة خدمات الحماية الدولية التقرير الخاص باستراتيجية المفوضية المتعلقة بمراعاة السن ونوع الجنس والتنوع (EC/59/SC/CRP.14). وشدد على أن إحدى الغايات الرئيسية هي تحديد وتنفيذ إجراءات محددة الأهداف بغية معالجة أوجه اللامساواة ودعم تمكين وحماية الفئات التي تتعرض للتمييز، وعلى وجه الخصوص النساء والفتيات المعرضات للخطر. وأشار المدير كذلك إلى الانجازات والتحديات المذكورة في التقرير وإطار المساءلة.

٢٥- وأشادت الوفود بالتقدم الذي أحرزته المفوضية. وأعرب بعضها عن أمله في أن تستمر المفوضية في منح الأولوية للاستراتيجية وأن تُوفَّر الموارد الكافية لدعمها. وشدد العديد من الوفود على ضرورة قيام الإدارة العليا بالمشاركة مشاركة كاملة وبتقديم الدعم، كما طلبت تلك الوفود مزيداً من المعلومات عن خطة العمل الخاصة بمراعاة السن ونوع الجنس والتنوع. ودعا أحد الوفود إلى تعيين مزيد من النساء في المناصب العليا في المفوضية معتقداً أن ذلك من شأنه تعزيز تنفيذ مراعاة السن ونوع الجنس والتنوع. وحث وفدان المفوضية على مزيد مراعاة الأشخاص ذوي الإعاقات من بين اللاجئين وغيرهم ممن تعنى بهم المفوضية.

٢٦- وأكد المدير مجدداً أن تنفيذ مراعاة السن ونوع الجنس والتنوع يظل من استراتيجيات المفوضية الرئيسية، وشدد على أهمية التدريب وإسهام الشركاء، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، والتقييم المقبل لعملية مراعاة السن ونوع الجنس والتنوع، ووضع خطة العمل. وأشار إلى أن مراعاة السن ونوع الجنس والتنوع تُستعمل لوضع تقييم يقوم على المشاركة في مجموع الحالات.

٢٧- وتدخل نائب المفوض السامي بخصوص مسألة المساواة بين الجنسين فعلَّق بأنه ليس راضياً عن التوازن بين الجنسين في المفوضية. وقال إن التحدي الرئيسي يتمثل في ارتفاع معدلات التناقص الطبيعي لأعداد النساء في المفوضية، الذي يُعزى بشكل رئيسي لنظام تناوب الموظفين في المفوضية وتواجدها في كثير من مقار العمل التي لا يُسمح فيها باصطحاب الأُسر. كما أكد أنه من غير المحتمل أن يتحقق هدف الأمم المتحدة الخاص بالمساواة على جميع المستويات بحلول عام ٢٠١٠؛ بيد أن المفوضية ستواصل جهودها في هذا الصدد.

جيم - السياسات والتدخلات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)

٢٨- عرض رئيس قسم الصحة العامة وفيروس نقص المناعة البشرية بالمفوضية ورقة غرفة الاجتماعات EC/59/SC/CRP.15، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وقد تحسنت، على الصعيد العالمي، إمكانية الحصول على الوقاية من الفيروس وكذلك برامج الرعاية والعلاج، كما حققت المفوضية التغطية الشاملة فيما يخص تدخلات

الوقاية الأساسية في العمليات الخاصة باللاجئين حيث تتولى تنسيق الخدمات الصحية والخدمات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والخدمات المجتمعية. وتشارك المفوضية في محافل تنسيق مختلفة بشأن الفيروس والإيدز في كل من منظومة الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية. غير أنه ما يزال ثمة كثير من التحديات، وعلى وجه الخصوص فيما يتصل بإدراج اللاجئين في البرامج الوطنية في البلدان المستضيفة.

٢٩- وأعربت الوفود عن دعمها لعمل المفوضية والأنشطة التعاونية في هذا الميدان، وعن تقديرها للتقدم المحرز. كما أعربت عن قلقها بشأن عدم توفر مضادات فيروسات النسخ العكسي مجاناً في مناطق العائدين، وبشأن التمييز ضد المصابين بالإيدز في البعض من بلدان إعادة التوطين. وشدد العديد من الوفود على أهمية الشراكات، بما في ذلك مع النظراء الوطنيين، وإدراج فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في برنامج شامل للصحة الإنجابية. ودعا أحد الوفود إلى إعطاء مزيد من الاهتمام لأثر الفيروس والإيدز على الأطفال.

٣٠- وأقرت المفوضية بعدد من التحديات القائمة التي أثارتها الوفود. كما وُضعت خطط لإجراء تقييم خارجي لجميع أنشطة الصحة العامة في عام ٢٠٠٩.

دال- التقدم المحرز بشأن مراعاة قضايا الأشخاص المشردين داخلياً في عمل المفوضية وخطة العمل العالمية للعمليات المتعلقة بهم

٣١- عرض كبير المستشارين في شؤون الأشخاص المشردين داخلياً خطة تنسيق الأنشطة في المفوضية باسم الأشخاص المشردين داخلياً وخطط العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للعمليات الميدانية الخاصة بالأشخاص المشردين داخلياً (EC/59/SC/CRP.16). وذكّر بأن المفوضية قد عملت، خلال السنوات الثلاث الماضية، مع شركائها في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من أجل وضع نهج المجموعات والاستجابة لاحتياجات المشردين داخلياً من الحماية والمساعدة. كما أعرب عن تقديره للدعم الذي قدمه أعضاء اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، على الرغم من شكوك بعضهم تجاه دور المفوضية في هذا الخصوص. وحسب طلب اللجنة، يجري تنسيق الأنشطة الخاصة بالمشردين داخلياً، وقد حددت ورقة غرفة الاجتماعات الإنجازات الرئيسية والتحديات العالقة.

٣٢- وأعرب معظم المتكلمين عن دعمهم لدور المفوضية تجاه المشردين داخلياً وللتقدم المحرز في عملية تنسيق الأنشطة. وشددت وفود عديدة على أهمية تحاشي الهياكل المزدوجة، كما استفسرت عن قدرة المفوضية على تعبئة الموارد الإضافية المطلوبة. وأعادت مجموعة من الوفود تأكيد أهمية السيادة الوطنية واتخذت موقفاً يتمثل في أن دور المفوضية تجاه المشردين داخلياً ينبغي أن يكون دعماً لجهود الحكومات. وأُثيرت مخاوف بشأن الأرقام المستعملة في العمليات القطرية المختلفة وسبب عدم اعتماد المفوضية على الأرقام الرسمية الحكومية. وطلبت الوفود كذلك مزيداً من المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات وعن التقييم المشترك بين الوكالات؛ وعن الكيفية التي تعتزم المفوضية العمل بها في حالات المشردين داخلياً واللاجئين المختلطة؛ وعن الكيفية التي سيتم بها تمثيل التكاليف المرتبطة بالمشردين داخلياً في هيكل الميزانية الجديدة؛ وعن تعريف مفهوم "الملاذ الأخير لتقديم الرعاية" والتكاليف المتكررة لقادة المجموعات العالمية.

٣٣- ووافقت المفوضية على أن التنسيق مع الحكومات أمر لا بد منه في أي نشاط تضطلع به في توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخلياً. وفيما يخص ترتيبات العمل التنظيمية الداخلية لإدراج قضايا المشردين داخلياً في عمل المفوضية عقب الإلغاء التدريجي للفريق الاستشاري المعني بالمشردين داخلياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تجري بعض الترتيبات ليُعهد إلى شعبة خدمات الحماية الدولية وشعبة الخدمات التشغيلية بالمسؤوليات المتصلة بالمشردين داخلياً، على أن تظل قضايا اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ضمن اختصاص دائرة العلاقات الخارجية (كما هو موضح في الوثيقة EC/59/SC/CRP.16). وأوضح نائب المفوض السامي أن مسألة التكاليف المتكررة نوقشت مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومع المانحين، وذلك من أجل الوصول إلى تعريف مشترك. ويعكف المكتب كذلك على إعداد ورقة عن "الملاذ الأخير لتقديم الرعاية". وستُقدَّم إلى اللجنة إجابات أكمل عن "المناطق الرمادية" في هيكل الميزانية الجديد المتطور في أيلول/سبتمبر بهدف الإفصاح بشكل أوضح عن الكيفية التي تعتزم المفوضية التعامل بها لإعداد الميزنة لمختلف فئات الأشخاص الذين تُعنى بهم.

سادساً - الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية

٣٤- قدم نائب مدير شعبة الخدمات التشغيلية للاجتماع معلومات موجزة عن سلامة الموظفين ومسائل الأمن، بما في ذلك أمن اللاجئين. فأكثر من ٤٠ في المائة من موظفي المفوضية يعملون في بيئات محفوفة بمخاطر أمنية عالية وقد خُصصت، منذ عام ٢٠٠٤، موارد إضافية للأنشطة المتصلة بالأمن. وتعمل المفوضية بشكل وثيق مع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها لضمان التنسيق اللازم لإدارة الأمن. وقد رحبت المفوضية بوضع آلية أمنية مشتركة بين الوكالات أكثر فعالية، ولكنها حذرت من أنه ينبغي أن يراعي نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة بشكل أكبر مشاغل المفوضية التنظيمية وتلك المتصلة بالولاية، وعلى وجه الخصوص الحماية الجسدية للأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية. كما أحاط نائب المدير الاجتماع علماً بالتقييم العالمي لقابلية التأثر بالانفجارات، الذي أُجري عقب تفجير مقر الأمم المتحدة في الجزائر العاصمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٣٥- ورحبت الوفود بجهود المفوضية الرامية إلى زيادة الأمن للموظفين والأشخاص الذين تعنى بهم، وبخاصة فيما يتعلق بامتثال معايير التشغيل الأمنية الدنيا وإدراج الشركاء في التدريب في مجال الأمن، كما أحاط علماً بما يقابل ذلك من زيادة في التكاليف والحاجة إلى مزيد من الدعم. وأدانت وفود عديدة الهجمات الأخيرة على موظفي الأمم المتحدة ومبانيها، كما ناشدت الدول إعادة تأكيد احترامها للاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة. وطلب أحد الوفود مزيداً من المعلومات عن كيفية عمل المفوضية مع شركاء من خارج الأمم المتحدة في المسائل الأمنية. وأشار وفد آخر إلى أن تقرير لجنة الإبراهيمي لا يقتصر على الجزائر فحسب بل يشمل كافة أنحاء العالم.

٣٦- وأكدت المفوضية تعليقها أهمية كبرى على العمل في المجال الأمني مع شركاء من خارج الأمم المتحدة عن طريق تبادل المعلومات والتدريب المشترك. وعلى الرغم من أنه يصعب أحياناً تحديد كم الاحتياجات لتخفيف المخاطر المتطورة باستمرار وإدارة معايير السلامة، تعكف المفوضية على حساب التكاليف الإضافية الحالية التي ستتقاسمها مع اللجنة. وثمة حاجة إلى تحديد التركيز على العمليات المحلية لتقييم المخاطر.

سابعاً – الإدارة، والرقابة المالية والرقابة الإدارية والموارد البشرية

ألف – التطورات في عملية التغيير الهيكلي والإداري

٣٧- أعرب نائب المفوض السامي عن تقديره العميق لدعم الدول الأعضاء المتواصل لعملية الإصلاح. وسلط الضوء على الانجازات، كما أقر بأنه لا يزال هنالك الكثير مما يجب عمله، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بنظام التوظيف والتعيين والترقيات، والتخطيط الوظيفي، ومواجهة التحديات المتصلة بالموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام، والمزيد من الترشيد في المقر.

٣٨- وقدم رئيس قسم التطوير التنظيمي والإدارة معلومات للجنة عن عمليات الاستعراض الميدانية والخاصة بالمقر، واللامركزية، والأقلمة، والإدارة القائمة على النتائج.

٣٩- وحثت الوفود المفوضية على المضي قدماً في عملية الاستعراض في المقر. وفي حين أعربت بعض الوفود عن تقديرها للتقدم المحرز حتى الآن في جهود الإصلاح، طلبت في نفس الوقت إبقاءها على علم بعمليات الانتداب الإضافية في المكاتب الخارجية والتغييرات الأخرى، فضلاً عن التدابير التي ستُتخذ إزاء الموظفين الذين لديهم عقود دائمة والذين ربما تأثروا بالإصلاحات المستمرة. وشجع أحد الوفود بناء القدرات المحلية. ودعا وفد آخر إلى إجراء مناقشات حول الكيفية التي ستتجسد بها التغييرات من حيث الميزانية. وبشأن اللامركزية والأقلمة، حثت الوفود المفوضية على وضع نظام مساءلة يتسم بالوضوح والمتانة. وفيما يخص الإدارة القائمة على النتائج، أكدت الوفود على أهمية تدريب الموظفين على استعمال برمجيات *Focus* الجديدة.

٤٠- وطمأن المدير الوفود بشأن التزام المفوضية بالمساءلة إزاء أعضاء اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي والموظفين والشركاء من المنظمات غير الحكومية. وقال أيضاً إن مجلس الموظفين وجميع الموظفين سيتم تشجيعهم على المشاركة في الاستقصاء العام الثاني للموظفين الذي ستطلقه المفوضية في أواخر تموز/يوليه. ورداً على سؤال عن مشاركة الشركاء في استقصاء الاستعراض الميداني، أوضح أن ذلك يشمل فقط أولئك الذين يتلقون أموالاً من المفوضية. وأعلن المدير أن المفوضية تعتزم تطبيق إطار للمساءلة في الشهور القادمة من شأنه تعزيز اختصاصات المكاتب الإقليمية. كما أكد إعطاء الأولوية لتعيين موظفين وطنيين لضمان الاستمرارية والقدرات الوطنية في المكاتب الميدانية.

باء – التزامات التمويل لاستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد

٤١- عرضت المراقبة المالية المذكرة الإعلامية الخاصة بالتزامات التمويل لاستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد، والتي شملت استعراضاً لآليات التمويل التي تدرسها أو تستعملها المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٤٢- واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت المساهمات غير المخصصة لأغراض معينة تُستعمل للتسديد في نظام "الدفع أولاً بأول" الحالي، واقترح الاقتطاع من جميع المساهمات لتغطية هذه التكاليف مستقبلاً. واتفق مع هذا الوفد وفد آخر في الرأي وأن النظام الحالي غير ملائم، وبخاصة في ظل قوة عمل آخذة في الشيخوخة. كما اقتُرح أن تدرس المنظمات أثر تمويل استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد على برامجها.

٤٣- ورد المراقب المالي بأن الجمعية العامة قد رفضت في السابق فرض اقتطاع بنسبة ٨ في المائة، وأن الأمم المتحدة تُعد تقريراً سيُعرض على الدورة الثالثة والستين يشمل مقترحاً للتمويل. وسوف تتبع المفوضية توجيه الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، كما ستواصل، في هذه الأثناء، العمل بنهج "الدفع أولاً بأول".

ثامناً - ميزانيات البرامج والتمويل

٤٤- عرض نائب المفوض السامي بند جدول الأعمال الخاص بميزانيات البرامج والتمويل. وعلق على الطابع الغريب لآثار تقلبات سعر الصرف التي كانت قد أحدثت شيئاً من الغموض حول مقترح المفوضية المتعلق بطلب الإذن من اللجنة لزيادة سلطة الإنفاق لديها في ميزانية السنة الحالية. وأوضح أن التغيرات في سعر الصرف أسفرت عن خسائر بلغت نحو ٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، وهي خسائر ينبغي أن تنعكس كزيادة في الاحتياجات من حيث هامش الميزانية. وارتفعت أسعار الغذاء بنحو ١٢ مليون دولار وأسعار الوقود بنحو ٨ ملايين من دولارات الولايات المتحدة الأميركية. وسيكون من الضروري زيادة الاحتياطي التشغيلي لاستيعاب احتياجات إضافية من المحتمل أن تبلغ ما بين ٣٠ و٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم، طلبت المفوضية من اللجنة اعتماد زيادة في الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٨، وذلك حسبما عُرض في مشروع المقرر المرفق بورقة غرفة الاجتماعات EC/59/SC/CRP.9.

ألف - التقرير الشامل عن الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠٠٧

٤٥- عرض مدير شعبة العلاقات الخارجية التقرير الشامل عن الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠٠٧ لافتاً الانتباه إلى المجالات الرئيسية المتصلة بالسياسات والتحديات الخاصة. وقد حاول التقرير تقدير أثر الموارد الإضافية التي أصبحت متاحة للعمليات نتيجة لجهود الإصلاح.

٤٦- وأشادت الوفود بهذا التقرير بوصفه أداة رئيسية للإبلاغ. وشملت الاقتراحات التي قُدمت بشأن المجالات التي تحتاج إلى تحسين تقديم المزيد من المعلومات عما يلي: تقارير على أساس أهداف الأداء تتضمن بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن؛ وإسهامات المفوضية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وعمليات التقييم؛ والسياسات والبرامج، وعلى وجه الخصوص في البيئات الحضرية؛ والتمويل من القطاع الخاص.

٤٧- وأحاط المدير علماً بالتعليقات والاقتراحات من أجل التقارير المستقبلية.

باء - معلومات مستوفاة عن التقدم المحرز في عملية قياس الاحتياجات الكلية

٤٨- ذكّر نائب المفوض السامي بالتناقض بين الميزانية الحالية والوضع التمويلي وبالفجوات الخطيرة في الموارد المتاحة لحماية الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية وتحميهم؛ وهو ما حث المفوضية على إطلاق مبادرة عالمية لتقييم الاحتياجات. ولم تقدم النتائج الأولية المستخلصة من البيانات المجمَّعة في ثمانية بلدان سوى تقدير جزئي للوضع في ذلك الوقت. وقد جعلت المعوقات السياسية ومشاكل الوصول إلى الأشخاص المعنيين النتائج محدودة، وسيتطلب الأمر مزيداً من التحليلات. وعلى الرغم من ذلك، تبين الفجوات التي تم تحديدها بالفعل أن البرامج قيد البحث ينقصها التمويل بنحو ٤٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، واقترح نائب المفوض السامي

إضافة ذلك المبلغ إلى الجزء المخصص لعام ٢٠٠٩ من ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي اعتمدتها بالفعل اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والخمسين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. بيد أنه طمأن اللجنة أن هذه الأموال لن تُنفق إلى أن يتأكد توفرها. وبعد عام ٢٠٠٩، تعتزم المفوضية توسيع مبادرة التقييم العالمي للاحتياجات لتشمل المنظمة بأكملها لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وستجسد طلبات الميزانية المستقبلية هذه الزيادة في الاحتياجات المعترف بها والتي ستُطبق تدريجياً خلال فترة تتراوح بين ٣ و٥ سنوات، وأعرب نائب المفوض السامي عن أمله في أن يستجيب مجتمع المانحين وفقاً لذلك.

٤٩- وفي حين أعرب عدد من الوفود عن أسفه لعدم تقديم المزيد من المعلومات في التقرير قبل الاجتماع، أعربت تلك الوفود عن دعمها للمبادرة وأخذت علماً بالزيادة المقترحة في ميزانية ٢٠٠٩. وذكرت الوفود أنها تتطلع إلى الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً في الاجتماع الثالث والأربعين للجنة الدائمة الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر، وبخاصة معلومات عن أحدث النتائج وعن صلة التقييم العالمي بالأدوات الأخرى لتقييم الاحتياجات.

جيم - معلومات مستوفاة عن ميزانيات البرامج والتمويل في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، بما في ذلك مقترح بزيادة الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٨

٥٠- قدمت المراقِبة المالية معلومات مستكملة عن الوضع المالي في عام ٢٠٠٧ والوضع الحالي في عام ٢٠٠٨ والاقتراح الرسمي إلى زيادة الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٨، كما عُرضت في ورقة غرفة الاجتماعات EC/59/SC/CRP.9 وأوضحها نائب المفوض السامي في تقديمه لبند جدول الأعمال. وأوردت تفاصيل أوفى، مضيفة أنه من المحتمل أن يتجاوز التمويل المتوقع المتاح لعام ٢٠٠٨ الميزانية التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية لنفس العام بمبلغ قدره ٤٩,٦ من ملايين الدولارات. وترتبط الأسباب الرئيسية لاقتراح زيادة في الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٨ بالانخفاض الكبير في القيمة النسبية لدولار الولايات المتحدة الأمريكية مقابل العملات الأخرى. ويعني ذلك أن الأنشطة التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية لعام ٢٠٠٨ تكلف الآن، بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر ممّا كان مقدَّراً منذ عام مضى. وتخطط المفوضية لتسوية معدلات الميزانية بالنسبة إلى العملات غير دولار الولايات المتحدة الأمريكية لعمليات مختارة، بما يتمشى مع أهداف البرامج والأولويات الحالية، وبالتالي فهي بحاجة إلى هامش ميزانية إضافي.

٥١- ومن أجل تحقيق هذا الهامش، وكذلك القدرة على التصدي للأنشطة غير المنظورة والطوارئ الأخرى حتى نهاية العام، فإن الآلية المقترحة هي إعادة تشكيل الاحتياطي التشغيلي بكامل نسبة العشرة في المائة من الأنشطة المبرمجة الحالية، بحيث تصل ميزانية ٢٠٠٨ البرنامجية السنوية إلى رقم منقح هو ١ ٠٨٨,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وسوف تتيح الزيادة اللاحقة في هامش الميزانية للمفوضية فرصة تغطية عمليات تسوية معدلات الميزانية بشكل انتقائي بالنسبة للعملات غير دولار الولايات المتحدة الأمريكية، والارتفاع في تكاليف الوقود، والضغوط التضخمية الأخرى على أساس أهداف البرامج والأولويات الحالية، وكذلك تلبية الاحتياجات التشغيلية الجديدة حتى نهاية العام.

٥٢- ورداً على استفسار عن الكيفية التي ستحدد بها المفوضية أولوياتها، وبخاصة في سياق التقييم العالمي للاحتياجات، أوضح نائب المفوض السامي أن المفوضية استعملت استعراض نصف السنة لتحديد العمليات القطرية التي سيتم التعويض لها عن الخسائر الناتجة عن أسعار الصرف. ولن يتم تعويض كل الخسائر، كما ستُحدد الأولويات على أساس أمس الحاجة.

٥٣- واختتمت المراقِبة المالية مشيرة إلى الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٩ التي يجري تنقيحها. ومن المحتمل زيادة الميزانية لتعكس أثر بارامترات الميزانية المنقحة، بما في ذلك معدلات الميزانية المستوفاة بالنسبة للعملات غير دولار الولايات المتحدة الأمريكية، والضغوط التضخمية والتوقعات الحالية للاحتياجات التشغيلية. وستستعرض اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية النتائج الختامية لهذه الميزانية، كما ستُعرض على الاجتماع الثالث والأربعين للجنة الدائمة للنظر فيها في أيلول/سبتمبر.

٥٤- وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للتوضيحات المقدمة في المداخلات الشفوية، كما أشارت في تعليقاتها إلى أن ورقة غرفة الاجتماعات كانت عصية على الفهم، ودعت إلى الإفصاح بشكل أفضل عن المسائل المهمة في وثائق الاجتماعات مستقبلاً. ولقيت الزيادة المقترحة للميزانية دعماً عاماً، كما اعتُمد مشروع المقرر (المرفق السادس للوثيقة EC/59/SC/CRP.9).

دال - برنامج المفوضية في الأمم المتحدة: الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

٥٥- أخذت الوفود علماً بمشروع برنامج المفوضية الذي يشكل جزءاً من الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ باعتماد مشروع المقرر الوارد في المرفق الأول للوثيقة EC/59/SC/CRP.19. وسيمر الإطار الاستراتيجي بأكمله بمراحل استعراض عدَّة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك قبل عرضه على اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة لتوافق عليه في أواخر عام ٢٠٠٨.

هاء - مجلس الموظفين

٥٦- توجه رئيس مجلس موظفي المفوضية المنتخب حديثاً بكلمة قصيرة إلى اللجنة الدائمة.

تاسعاً - التنسيق

٥٧- عرضت كبيرة الموظفين للشؤون المشتركة بين الوكالات موجز العناصر التي ستشكل الأساس لعرض المفوضية الشفوي المتضمن آخر المستجدات المتعلقة بالدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨. وسلطت الضوء على دعم المفوضية لعملية الإصلاح في الأمم المتحدة، والتعاون الثنائي مع وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى، كما علقت على جوانب مختلفة من جوانب التعاون والشراكة الحاليين مع المنظمات غير الحكومية.

عاشراً - الإدارة الرشيدة

٥٨- قدمت الوفود عدداً من الاقتراحات بشأن المواضيع التي يمكن إدراجها في البيان الاستهلالي الذي سيدلي به المفوض السامي في الدورة العامة التاسعة والخمسين للجنة التنفيذية. وستعرض الاقتراحات على المفوض السامي لينظر فيها.

٥٩- واقترح الرئيس تحديد فترة خمس دقائق كحد أقصى لتقديم البيانات في الجلسة العامة من أجل الحفاظ على وتيرة معقولة أثناء المناقشات، كما ناشد الوفود ممارسة ضبط النفس وإدارة الوقت بشكل جيد.

حادي عشر - أية مسائل أخرى

٦٠- أثارت الوفود العديد من النقاط، بما في ذلك الدعوة إلى مراجعة توقيت المشاورات السنوية مع المنظمات غير الحكومية لتلافي أي تعارض مع اجتماعات اللجنة الدائمة مستقبلاً. كما طلبت الوفود توضيح المستجدات بشأن استراتيجية الشراكات وردود المفوضية على عمليات التقييم. وأيدت الوفود عرض مصفوفة على موقع المفوضية على شبكة الإنترنت لتقديم التقارير عن متابعة المسائل التي تُثار أثناء اجتماعات اللجنة الدائمة.

٦١- واعترف أمين اللجنة بالمعوقات الناجمة عن عقد اجتماعات اللجنة الدائمة والمشاورات السنوية مع المنظمات غير الحكومية في وقت واحد، وذكر أن الأخيرة ستعود إلى جدولها الزمني المعتاد في أيلول/سبتمبر. وذكّر الأمين بأن الرئيس يعلق عادة على المتابعة في بداية كل اجتماع للجنة الدائمة لدى عرض تقرير الاجتماع السابق لاعتماده، فتعهد بالنظر في إمكانية عرض مصفوفة خاصة بالردود على مسائل المتابعة التي تُثار أثناء اجتماعات اللجنة.

٦٢- وبما أنه لم تعد هنالك أية مسائل أخرى، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

مقرر بشأن الميزانيات البرنامجية والتمويل إجمالاً لعام ٢٠٠٨

إن اللجنة الدائمة،

إذ تذكّر بالمقرر الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والخمسين بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية (A/AC.96/1048)، وكذلك بالمناقشات التي أجرتها في إطار بند البرامج والميزانيات والتمويل في الاجتماع الحادي والأربعين للجنة الدائمة،

وإذ تؤكد من جديد أهمية تقاسم الأعباء والمسؤوليات على الصعيد الدولي في تخفيف العبء على البلدان المستضيفة للاجئين، ولا سيما النامية منها،

١- *تذكر* بأن اللجنة التنفيذية قد اعتمدت في دورتها الثامنة والخمسين ميزانية المفوضية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٨ بواقع مستوى ١ ٠٩٦,١ مليون دولار (وهو مبلغ يشمل ٣٤,٨ مليون دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة و١٠ ملايين من الدولارات لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين)؛

٢- *تلاحظ* أن التقلبات في أسعار الصرف وحالات الطوارئ والأنشطة غير المتوقعة قد زادت احتياجات المفوضية من حيث الميزانية لعام ٢٠٠٨؛

٣- *توافق* على زيادة ميزانية المفوضية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٨ بمبلغ ٧٧,١ مليون دولار، رافعة بذلك الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٨ إلى مستوى ١ ١٧٣,٢ مليون دولار (يشمل ٣٤,٨ مليون دولار من الميزانية العادية للأمم المتحدة و١٠ ملايين دولار لبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين)؛

٤- *تلاحظ* أن الميزانيات البرنامجية التكميلية لعام ٢٠٠٨ تبلغ في الوقت الراهن ٥٧١,٦ مليون دولار، بما في ذلك ١٢٠,٨ مليون دولار لبرامج يستفيد منها حصراً المشردون داخلياً؛

٥- *تقر* بأن حالات الطوارئ والأنشطة غير المتوقعة خلال عام ٢٠٠٨ قد تفضي إلى ضرورة وضع برامج تكميلية إضافية أو توسيع نطاق القائم منها، وبأن الحاجة قد تدعو إلى موارد إضافية، عدا ما توفره الميزانيات القائمة، لتلبية احتياجات من ذلك القبيل؛

٦- *تحث* الدول الأعضاء، في ضوء اتساع نطاق الاحتياجات التي يتعين على المفوضية تلبيتها، على مواصلة الاستجابة بسخاء وبروح من التضامن، وفي الوقت المناسب، للنداء الذي وجَّهه المفوض السامي من أجل توفير الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات في إطار كلّ من الميزانية البرنامجية السنوية المنقحة لعام ٢٠٠٨ والميزانيات البرنامجية التكميلية لعام ٢٠٠٨.

المرفق الثاني

مقرر بشأن برنامج المفوضية في الأمم المتحدة الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

إن اللجنة الدائمة،

تأخذ علماً بالبرنامج ٢٠ المرفق: الحماية الدولية، والحلول الدائمة، ومساعدة اللاجئين، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين في إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

المرفق الثالث

قائمة بالنقاط الخاصة بإجراء المتابعة

١- إدراج فقرة إضافية (بعد الفقرة ٣٣) في الوثيقة EC/59/SC/CRP.7.

٢- تقديم معلومات أوفى في الاجتماع الثالث والأربعين للجنة الدائمة (تحت البند ٤(د) "التقدم المحرز بشأن مراعاة القضايا المتصلة بالمشردين داخلياً").

٣- تقديم معلومات أوفى عن النتائج المستكملة للتقييم العالمي في الاجتماع الثالث والأربعين للجنة الدائمة.

٤- إعداد مصفوفة على شبكة الإنترنت لتيسير متابعة القضايا المثارة أثناء اجتماعات اللجنة الدائمة.

— — — — —